

## قراءة في القواعد الإعلالية وأثرها في بنية الكلمة

أ.و. خريجة زبار الحمراني

كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

Fatema\_zabar@yahoo.co

### المخلص

إنَّ الإعلال الذي يحصل في البنية يؤثر في الميزان الصرفي يحذف بعض اصوله ، يعد مسألة في غاية الأهمية وتستحق الوقوف عليها ، وهذه المسألة منتشرة انتشاراً كبيراً في الموضوعات الصرفية ، إذ لا يكاد يخلو أيُّ موضوع صرفي وقد عالجه اللغويون القدماء بحذر كبير ، وحاولوا أن يجدوا لها ما يسوغها، وقد حاولنا أن نضع أيدينا على عدد منها ، لنضعها بين يدي القارئ الكريم ، لننبه من خلال ذلك أنَّ الوزن الصرفي العام الذي وضعه القدماء والذي توصلوا إليه من خلال استقراء اللغة ، لم يكن ينطبق على كل الكلمات ، التي يحصل بينها التوافق وبين الميزان الصرفي إذ وجدنا كلمات كثيرة حادت عن ذلك الميزان ، وهذا الخروج عن الميزان الصرفي لم يكن اعتباطاً ، بل كان مقصوداً في الكلام ، لأنَّ الكلمة لو بقيت موافقة للميزان الصرفي العام لها قد تكون ثقيلة على اللسان ، والعربية تكره الكلمات الثقيلة على اللسان لذلك مالوا إلى تغيير أحرف الكلمة وفق قواعد معينة سنّها اللغويون، لتكون الكلمة خفيفة على اللسان وهذا التغيير سيؤدي إلى تغيير في الميزان الصرفي ، وتؤثر اللهجات أحياناً في خروج الميزان الصرفي عما هو مألوف كما لمسنا ذلك في صياغة "أسم المفعول " من الفعل الأجوف، إذ أدى ذلك إلى حذف أحرف الميزان الصرفي العام " مفعول".

## Qra'at alqawaeid alaielaliat wa'athariha fi binyat alkalimat

Professor Dr. Khadija Zabar al-Hamdani  
College of Education for women - University of Baghdad

## Abstract

'an tajid bhtha (qra'at alqawaeid alaielaliat wa'athariha fi binyat alkalimati) hal yas'al sayil ma ealaqat al'iialal fi binyat alkalimati? 'iinjalish that's that's that's that's that's that's that's that, that's that. laqad wajadat 'ana alwazn alsarafia yastaqiru lieadad min alkalimat ealaa ma hu ealayhi, 'ay kama wade al'aqdamun lah almizan almunasibu, 'ay yakun thabitaan dun taghyyr, walakun taht alqaeidat nafsaha yataearad almizan 'iilaa taghyir kabirin, wahadha altaghayur lah 'asbab wamujabatun, kalimat bimaenaa: I'm hif a sawmitayngh wayth a mudirin. mn khilal taqsinaan ean almas'alat fi alkutub allughawia

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء محمد

الصادق الأمين وآله وصحبه أجمعين ....

أما بعد .

فإنَّ عنوان بحثي ( قراءة القواعد الإعلالية وأثرها في بنية الكلمة) قد يسأل سائل ما علاقة الإعلال في بنية الكلمة؟ إنَّ الإجابة عن هذا السؤال سيكون من عدة جوانب ، تكون هذه الإجابة سبباً من يوضح القصدية الأساسية لمعرفة الأسباب الموجبة لبحث مثل هذا الأمر الذي أجده مبهماً على المهتمين في مجال علم الصرف عند البحث في مجال الوزن الصرفي . وقد وجدت أن الوزن الصرفي يستقر لعدد من الكلمات على ما هو عليه ، أي كما وضع الأقدمون له الميزان المناسب، أي يكون ثابتاً دون تغيير ، لكن تحت القاعدة نفسها يتعرض الميزان إلى تغيير كبير ، وهذا التغير له أسباب وموجبات ، وجدت أهم الأسباب هو ارتباطه بالقواعد الإعلالية التي قد تتعرض لها الكلمة الواحدة .

إن هذا التحول في الميزان الصرفي يكون مقصوداً، لأنها ضرورة ملزمة يحتاج إليها المتكلم ليكون نسق الكلمة متناسباً مع ذوق المتكلم لتأخذ دورها في التعبير في السياق المطلوب، لأنها ضرورة يحتاج المتكلم .  
عند تقصينا عن المسألة في الكتب اللغوية، وجدنا عدداً من الكلمات حادت عن الميزان الأصلي القياسي الذي سنّه القدماء وكان بسبب تعرض الكلمات إلى الإعلال بأغلب أنواعه . وللوصول من النتائج المطلوبة كانت خطة البحث على النحو الآتي :

١. التمهيد : كان بعنوان الإعلال مفهوم ودلالات .
٢. الأبنية الصرفية التي تأثر وزنها الصرفي بسبب الإعلال هي :
  ١. مصدر الفعل العين المبدوء بهمزة قطع .
  ٢. اسم المفعول الثلاثي المعتل العين .
  ٣. الفعل المضارع في الفعل المعتل الأول .
  ٤. جمع التكسير للاسم الناقص .
  ٥. أفعال الأمر من الأفعال المعتلة العين .
  ٦. مصدر الفعل الأجوف على زنة ( فَيَعْلُوهُ ) .
  ٧. صيغة ( فَعِيل ) والخلاف في حركة عينها .

التمهيد : الإعلال مفهوم ودلالات :

#### ١. الإعلال في اللغة :

مما لا شك فيه أن الجذر الثلاثي للإعلال يكون ( علل ) ، والإعلال هو المصدر القياسي : للفعل المبدوء بهمزة قطع " أعل " ، جاء في اللسان معنى الفعل " أعل " (( ابن الأعرابي : علّ الرجلُ يَعِلُّ من المرض ... وقد اعتل العليل علة صعبة ، والعلة المرض ، علّ يَعِلُّ واعتلّ أي مرض فهو عليل ، وأعله الله ، ولا أعلّك الله أي لا اصابك بعله ... وحروف العلة والاعتلال : الألف والياء والواو ، سميت بذلك لئنها وموتها ..))<sup>(١)</sup>

أن معنى الإعلال لغة هو توكيد للفعل "أعل" معناه الإصابة بمرض .

## ٢. الإعلال في الاصطلاح :

لم يعرف سيبويه الإعلال لكن : إشارات واضحة إلى مفهوم الإعلال وقوانينه في الكلام وهي كثيرة سأذكر منها قال سيبويه : ( هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها : اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين ، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره ، فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف ، وذلك قولهم خائف وبائع <sup>(٢)</sup> )

وقال في موضع آخر ( وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت الفاء كما اعتلت وقبلها الضم والكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذا لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة ، فإذا اعتلت قلبت ألفاً ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها ، وذلك قولك : رمى ويرمى ، وغزا ويغزى ، ومرمى ومغزى... <sup>(٣)</sup> )

وهذا ما ذهب إليه أيضاً المبرد ، إذ لم يعرف الإعلال ، لكن أشار إلى فتواعده الخاصة من ذلك إذ قال : ( فإذا جمعت سيدياً أو ميتاً ، أو ما كان مثلهما ، فإن النحويين يرون همز المعتل بعد الألف ، وذلك قولهم سائد ومائت ، فإن قال فائل : ما بالهم همزوا وإنما هي عين ... <sup>(٤)</sup> )

وقال أيضاً ( وأما واو فغزو ومرمي ، فليست واحدة منهما منقلبة عن شيء ، وإنما هي واو ( مفعول ) غير منفصلة من الحروف ، ولو كانت منفصلة لم تدغم وقبلها ضمة . لا ترى أنك تقول : ظلموا واحداً فلا تدغم ... <sup>(٥)</sup> )

والأمر نفسه عند ابن السراج إذ قال ( اعلم : أن الواو والياء لا تعلان ، واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا فعلوا ذلك يصيرون إلى ما يستقلون ، وإلى الالباس والاجحاف ، فهذه الحروف تجري مجرى : قال وباع إلا أنك تحول اللام ياءً إذا

همزت ، وذلك نحو قولك : جاء همزت ابعن التي همزت في ( بائع ) واللام مهموزة، فالتفت همزتان ، لم تكن لتجعل اللام بين بين ، لأنهما في كلمة واحدة .<sup>(٦)</sup>

وهذا النهج سار عليه أغلب اللغويين القدماء في عرض القواعد الإعلالية دون وضع حداً جامعاً لعدد القواعد ، أما عند اللغويين المحدثين فالأمر مختلف وضع له حداً كاملاً ولست بصدد عرض هذه التعريفات للإعلال عند المحدثين لكن سأكتفٍ بذكر تعريف الأستاذ الدكتور عادل نذير ، لأنني وجدته جامعاً كاملاً إذ قال ( هو التداخل الصوتي لأصوات الهمزة والألف والياء والواو بينها وبين ذواتها وبين بعضها ، لتقارب في طبيعتها الأدائية فضلاً عن السياقية وكثرة استعمالها في الكلام ، ومن مظاهر الإعلال النقل والقلب والحذف لتأدية أغراض أدائية وبنائية ونحوية ودلالية والأصل أن يكون في الفعل )<sup>(٧)</sup> .

أي أن الإعلال له قواعد كثيرة في الكلام وترتبط هذه القواعد بحروف العلة ، وإن التغير الذي يطرأ عليها أحياناً في الكلمة الواحدة يؤدي إلى تغير الميزان الصرفي ويجعله يحدد عن الأصل الذي وضعه العلماء القدماء . وهذا ما سنحاول أن نتبع في هذا البحث المتواضع من خلال ما يعرض من أدبانية صرفية أثمرت فيها القواعد الإعلالية .

من هذه الأدبانية :

#### ١. مصدر الفعل المعتل العين المبدوء بهمزة قطع :

إنّ مصادر الأفعال غير الثلاثية قياسية في أغلبها ولا يكون المسموع فيها إلا قليلاً ، من هذه الأفعال الفعل الذي يبدأ بهمزة قطع الذي يكون على وزن ( أَفْعَلٌ — يُفْعَلُ ) ، إنّ القياس العام لمصدره يكون بكسر أوله وزيادة الف قبل آخره قال سيبويه في ذلك ( وهذا باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة وذلك قولك : أعطيت إعطاءً وأخرجت إخراجاً<sup>(٨)</sup> ، نلاحظ أن سيبويه ذكر أنّ القياس واحد لجميع الأفعال التي تبدأ بهمزة قطع نحو :

أكرم - يكرم - إكراماً

أخرج - يخرج - إخراجاً

إنَّ الميزان الصرفيَّ للمصدر يكون (إفْعَالاً) ، إنَّ هذا الميزان يكون ثابتاً مستقراً لكل الأفعال الصحيحة التي تبدأ بهمزة قطع ، لكنه استقرار لا يستمر للأفعال التي تبدأ بهمزة قطع المعتلة العين نتيجة الإعلال الذي سوف يحصل للصيغة لو طبقنا هذا الأمر على الفعل (أقام) على النحو الآتي :

أقام أصل الألف في أقام هي ( الواو ) ، ترجع الواو إلى أصلها أَقَوْمَ إفعالٍ إقوامٍ إعلال بالتسكين بين الواو المتحركة بالفتح والقاف الساكنة فيكون الميزان الصرفي إقوام الواو ساكنة وقبلها فتحة تقلب ألفاً إقَام تحذف إحدى الألفين نتيجة التقاء ساكنين ويعوض عن ما حذف بالتاء لأنه يشترط في المصدر أن يكون مشتملاً على أحرف فعله لفظاً أو تقديراً أو معوضاً مما حذف بغيره مثل كلمة ( عِدَّة ) مصدر للفعل وَعَدَ وقد خلا المصدر من الواو الموجودة في فعله لفظاً وتقديراً ولكن عوض عنها بالتاء. <sup>(٩)</sup>

يلحظ من هذه التغييرات التي طرأت على الميزان الصرفي نتيجة الإعلال الذي حصل في بنية المصدر ، قد أدى إلى حذف إحدى الألف . وقد اختلف اللغويون في الألف المحذوفة .

قد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه الف المصدر هي المحذوفة ، لأنها زائدة ، قال سيبويه " فأما الإقامة والاستقامة ، فإنَّها اعتلتا ، كما اعتلت أفعالهما ، لأن لزوم الاستفْعَال والأفْعَال لاستفْعَل وأفْعَل كلزوم يَسْتَفْعَل ويَفْعَل لهما ولو كانتا تُفَارِقَان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لَمَّت كما تتم مَفْعُول منهما ونحوه... " <sup>(١٠)</sup>

وقال المبرد " فان بنيت منه مصدراً قلت إقامة وإرادة وإبانة ، وكان الأصل إقَوَامَةً وإبِيَانَةً ، ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل ، فطرحت الواو أو الياء

على ما قبلها ، فصارت ألفاً لأنها كانت مفتوحة وإلى جانبها ألف الأفعال ، فحذفت إحدى الألفين لإلتقاء الساكنين .

أما سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة ، وأما الأخفش فيقول المحذوفة عين الفعل على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريقين جارٍ على أصله<sup>(١١)</sup> ، ويؤكد المبرد أن التاء هي عوض عن ما حذف من المصدر بقوله " والتاء لازمة لهذا المصدر عوضاً من حذف ما حذف منه ، لأن المصدر على أفعلت إفعالاً نحو أكرمت إكراماً وأحسننت إحساناً ، فكان الأصل أفؤمت إفؤاماً ، فلما لزمه الحذف . دخلت التاء عوضاً مما حذف ..."<sup>(١٢)</sup>

نلاحظ أن حذف الألف نتيجة القواعد الاعلالية قد أثر على وزن المصدر ، وكان موضع خلاف بين اللغويين لميزان المصدر ، عند الخليل وسيبويه يكون وزنه (إفعللة) لأن المحذوف عندهم هو ألف المصدر .

أما الأخفش والفراء فيذهبان إلى أن المحذوف من المصدر الألف المبدلة من ألف<sup>(١٣)</sup> لذلك يكون وزن المصدر عندهم (إفالة) وقد رجح الرضي الإستربادي رأي الأخفش إذ قال " أقوم في الإقامة والاستقامة هذا النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله ، وضابطه ما ذكرنا قبل كونه مصدراً قياسياً مساوياً كفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل ، والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة من الواو والياء في نحو الإقامة والإبانة مذهب الأخفش وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة كما قالوا في واو مفعوله وقول الأخفش أولى قياساً على غيره مما التقى فيه ساكنان"<sup>(١٤)</sup>

إن الإعلال الذي حصل في بنية المصدر ، أدى إلى حذف في الميزان الأصلي (إفعال) . كما ذكرنا نتج عن ذلك وزنان (إفعللة) و(إفالة) في الوزن الأول الذي يمثل رأي الخليل وسيبويه إن المحذوف (عين الفعل) وفي الميزان الثاني الذي يمثل رأي الأخفش والواو المحذوف الف المصدر . ونحن نميل إلى رأي الخليل وسيبويه ، لأن الف المصدر لها خصوصية مهمة في الميزان الصرفي ، لأنها هي التي جعلت الفعل

يتحول إلى مصدر. إن الحذف الذي حصل في الميزان الصرفي كان لغاية مهمة جداً، لذلك لتحقيق الخفة الصرفية عند نطق المصدر، لأنه لو بقي الفعل على الميزان الأصلي دون حذف لأدى إلى صعوبة الانتقال من الكسر إلى الفتح وبينهما السكون، فتخلصنا من هذا الثقل في طريق الإعلال بـ (التسكين)، مما أدى إلى حدوث تغير في الميزان الصرفي كما ذكرنا ذلك سابقاً.

## ٢. مضارع الفعل المثالي " الواوي " :

مِمَّا لاشك فيه أنّ للفعل الثلاثي المجرد في الكلام ستة أبواب تدرج تحتها ضوابط متعددة تنتظم في خلالها الأفعال في الكلام، الذي استوقفني من هذه الأبواب (الباب الثاني — فَعَلَ - يَفْعُلُ) وقد اندرجت تحته ضوابط عدة لتأخذ من خلالها الأفعال مجالها في الكلام، ومن هذه الضوابط التي تستدعي الوقوف هو أنّ كل فعل " واوي الفاء " كان من هذا الباب، قال ابن عصفور ( فَإِنَّ كَانَ مَعْتَلِ الْوَاوِ فَإِنَّ مَضَارِعَهُ أَبْدَأُ عَلَى يَفْعُلِ ) بكسر العين نحو " وَعَدَ - يَعِدُ " و " وَزَنَ - يَزِنُ " وتحذف الواو لوقعها بين ياء وكسرة في يَعِدُ ثم تُحْمَلُ فِي " أَعِدَ وَنَعِدَ وَتَعِدُ. <sup>(١٥)</sup>

إنّ هذا الذي ذكره ابن عصفور يمثل القاعدة العامة لهذا " الفعل " إذ هو أصل هذه الأفعال على وفق القياس العام لها فمثلاً لو جعلنا الفعل " وَصَلَ " على زنة " فَعَلَ " فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي مَضَارِعِهِ هُوَ " يُوصِلُ - يَفْعُلُ " ، فنلاحظ أنّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع لكنه توافق لا يستمر، لأنّ الفعل سيكون ثقیلاً في النطق فأدى ذلك إلى حذف الواو من الفعل المضارع، قال سيبويه (... فلمّا كان من كلامهم استنقال الواو مع الياء حتى قالوا: يَجَلُ — وَيَجْلُ، كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ، فلمّا صرفوه إليه كرهوا الواو بين الياء وكسرة إذ كرهوها مع الياء فحذفوها، كأنهم إنّما <sup>(١٦)</sup> يحذفونها من يَفْعِلُ ...)

وقال المبرد : ( أعلم أنّ هذه الواو إذا كان الفعل على " يَفْعَل " سقطت من المضارع وذلك قولك : وَعَدَّ يَعدُّ ووجدَ يَجدُ ووَسَمَ يَسمُ ، وجُعِلت حروف المضارع الآخر توابع للياء ، لئلاَّ يختلف الباب ، ولأنَّه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ، إذ كان مجازها واحداً...<sup>(١٧)</sup>

نلاحظ من الذي ذكره اللغويون أنّ حذف الواو من مضارع الفعل المثالي هو مقصود ، إذ لو جعلنا الفعل " وَصَل " على " يَفْعَل " لكانت النتيجة " يَوْصِل " إذ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي الذي سنّه الأقدمون والفعل المضارع ولكن هذا التوافق لا يستمر كما ذكرنا ، لأنّ الفعل سيكون ثقيلاً في النطق ، لصعوبة الانتقال من " فتحة " إلى " كسرة " وبينهما " واو " ساكنة وهذا الحذف في الكلمة الأصلية يؤدي إلى الحذف في الميزان الصرفي ، إذ أنّ حذف من الفعل ، يقابل حرف " الفاء " في الميزان الصرفي الأصلي للكلمة ، بحسب المخطط الآتي :

فَعَل — وَصَل — يَفْعَل — يَوْصِل .. تحذف الواو ، للسبب السابق الذي ذكرناه وهي تقابل الفاء فتصبح الكلمة " يَوصِل " ويكون وزن الكلمة بعد ذلك " يَعَل " .  
 إنّ هذا الحذف الذي طرأ على الفعل ويعقبه الحذف أيضاً في الميزان الصرفي ، لم يؤثر على الفعل المثالي من حيث نسبته إلى بابه ، إذ يبقى على ما هو عليه ، وهذا الأمر لا يستمر ، ذلك أنّ الفعل المثالي إن كانت لامه حرفاً حلقياً تغيّر بابه فيأتي من " الباب الثالث — فَعَل — يَفْعَل " نحو وَدَعَ يَدَعُ ووَضَعَ يَضَعُ ووَفَعَ يَفَعُ .. الخ ، قال الرضي الاستربادي : ( وأما وَهَبُ يَهَبُ ووَضَعُ يَضَعُ ووَفَعَ يَفَعُ ووَوَلَعَ يَلَعُ فالأصل فيها كسر عين المضارع ، وكذلك وَسِعَ يَسَعُ ووَطِئُ يَطِئُ ، فحذف الواو ، ثم فتح العين لحرف الحلق ...<sup>(١٨)</sup>

أي: أنّ الفعل مثلاً ( وَضَعَ ) هو في الأصل من الباب الثاني " فَعَل — يَفْعَل " حسب المخطط الآتي : فَعَل — وَضَعَ / يَفْعَل — يَوْضَع ... تحذف الواو لثقلها — يَضَعُ ، ثم قلب الكسرة فتحة يَضَعُ فيصبح الميزان الصرفي هو " يَعَل " ، لأنها ثقيلة

مع أحرف الحلق قال سيوييه : ( وإِنَّمَا فَتَحُوا هَذِهِ الْحُرُوفَ لِأَنَّهَا سَفَلَتْ فِي الْحَلْق فَكُرِهُوا أَنْ يَتَنَاوَلُوا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا بِحَرَكَةِ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْحُرُوفِ ، فَجَعَلُوا حَرَكَتَهَا مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي حَيْزِهَا وَهُوَ الْأَلْفُ وَإِنَّمَا الْحَرَكَاتُ مِنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَكَذَلِكَ حَرَكَوهُنَّ إِذْ كُنَّ عَيْنَاتٍ ، وَلَمْ يُفْعَلْ هَذَا بِمَا هُوَ مِنْ مَوْضِعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي ارْتَفَعَتْ وَالْحُرُوفِ الْمَرْتَفَعَةَ حَيْزٌ عَلَى حِدَةٍ ، فَإِنَّمَا تَتَنَاوَلُ لِلْمَرْتَفَعِ حَرَكَةً مِنْ مَرْتَفَعٍ وَكُرِهَ أَنْ يَتَنَاوَلَ لِلَّذِي سَفَلَ حَرَكَةً مِنْ هَذَا الْحَيْزِ ... )<sup>(١٩)</sup>

نلاحظ أنَّ الحذف الذي حصل للفعل المثالي الذي ينتهي بأحد أحرف الحلق ، وكذلك التبديل في حركة العين من الكسرة إلى الفتحة لم يكن اعتباطاً بقدر ارتباطه بعملية نطق الفعل ، إذ أنَّ هذا الحذف والتبديل في الحركات ، قد نتج عنه فعل سهل النطق وإنَّ أخرجته من بابهِ الأصلي الذي هو " الباب الثاني " وجعله تابعاً إلى الباب الثالث .

### ٣. اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف :

إنَّ اسم المفعول في الكلام يأتي قياساً " مطرداً " على زنة " مَفْعُول " لكلِّ فعل ثلاثي سواءً أكان فعلاً ثلاثياً صحيحاً أم معتلاً ( قُتِلَ - مَقْتُولٌ - كُتِبَ - مَكْتُوبٌ... الخ ) ، إذ نلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنَّ التوافق حاصل بين الميزان الصرفي " مَفْعُول " والكلمات ، سواءً في الحروف أم في الحركات ، ولكن هذا الثبات في الميزان الصرفي لا يستمر ، إذ يعترضه بعض التحوّل ولاسيّما في الفعل الأجوف بنوعيه " الواوي ، واليائي " .

وهذا التحوّل مقصود في الكلام على نحو ما سيظهر لنا من خلال الكلام على ذلك ، فالفعل الأجوف " الواوي " ، عندما يشتق منه اسم المفعول تكون لغة النقص في الميزان الصرفي هي الفصيحة وأما لغة التمام فتأتي فتأتي بالمرتبة الثانية من حيث الفصاحة لأنَّ لغة النقص تنسب إلى بني حجاز وبني تميم جاء في

اللسان ( ... ) ويقال — صُنِت الشيء أَصُونَه — فهو مَصُونٌ على النقص وَمَصُونٌ على التمام الأخير نادرة ، وهي تميمية )<sup>(٢٠)</sup>

ومما لاشك فيه أن لغة التمام وهي القبل فصاحة ، متوافقة مع الميزان

الصرفي نحو صَان — صَوْن — مَصُونون — مَفْعُول : أو بَاع — مَبْيُوع ... الخ . أما لغة النقص فليس الأمر كذلك ، إذ حدث خلاف بين اللغويين " الميزان الصرفي " النهائي للكلمة قال سيبويه : ( ويعتلُّ مَفْعُولٌ كما اعتلُّ فُعْلَ ، لأنَّ الأسم على فُعِل مَفْعُول ، كما أنَّ الأسم على فَعَل فَاعِلٌ فنتقول — مَزُورٌ ومَصُوعٌ ، وإنَّما كان الأصل مَزُورٌ ، فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في يَفْعَلٌ وفَعَلٌ وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان ... )<sup>(٢١)</sup>

فعلى مذهب سيبويه أن المحذوف " الواو الزائدة " أي واو " مفعول " والزائد لحق بالحذف من الأصلي ثم تضم عين الكلمة لمناسبة الواو ، وعليه فإن وزن اسم المفعول بعد الحذف يكون على " مَفْعَلٌ " على وفق المخطط الآتي :

قَالَ — قَوْلٌ — مَفْعُولٌ — مَقْوُولٌ .. إعلال بالتسكين بين القاف والواو ...

مَقْوُولٌ — التقاء الساكنين .. حذف واو مفعول ... مَقُولٌ لأنَّ الواو النائية تمثل عين الكلمة .

أما الأخفش ، فيرى أن الواو الأولى هي المحذوفة وهي عين الكلمة ، ثم

ضمت الكلمة لمجانسة الواو ، قال المبرد : ( وأما الأخفش فكان يقول — المحذوفة عين الفعل ، لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول لألتقاء الساكنين )<sup>(٢٢)</sup>

نلاحظ من كلام الأخفش أن الوزن الصرفي النهائي للكلمة يكون على زنة

" مَفْعُولٌ " نلخص من هذا أن وزنين قد نتجا من لغة النقص " مَفْعَلٌ " وينسب إلى سيبويه و" مَفْعُولٌ " وينسب إلى الأخفش ، ومهما يكن من أمر ، فإننا نلاحظ أن الميزان الصرفي تحول من التمام الى النقص ، وهو تحول مقصود في الكلام لأن

لغة التمام في الميزان الصرفي على لهجة بني تميم ستكون ثقيلة على اللسان وهذا النقل ناتج من ضم " واو مفعول " ، ثم تليها " واو الصيغة " ، وهذا النقل جعلهم يحذفون إحدى الواوين ، بعد تسكين الواو الأولى .

ولم يقتصر الخلاف في التغيير الحادث في الميزان الصرفي على الفعل الأجوف الواوي ، بل نلمسه أيضاً في الأجوف اليائي فسيبويه يذهب إلى أن المحذوف هو " واو الصيغة " قال سيبويه : ( وتقول في الياء — مَبِيعٌ وَمَهْيَبٌ ، أَسَكَنْتَ الْعَيْنَ وَأَذْهَبْتَ وَאו مَفْعُولٌ ، أَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ وَجُعِلَتْ أَلْفَاءُ تَابِعَةً لِلْيَاءِ حِينَ أُسَكَنْتَهَا كَمَا جَعَلَهَا تَابِعَةً فِي بَيْضٍ وَكَانَ ذَلِكَ أَخْفَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْوَاوِ وَالضَّمَّةِ فَلَمْ يَجْعَلُوهَا تَابِعَةً لِلضَّمَّةِ فَصَارَ هَذَا الْوَجْهَ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَقْلِبُوا الْوَاوِ يَاءً ، وَلَا يَتَّبِعُوهَا الضَّمَّةَ فِرَاراً مِنَ الضَّمَّةِ ، وَالْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ لِشَبْهِهَا بِالْأَلْفِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَشُوبٌ وَمَشْيَبٌ ، وَغَارٌ مَنُوبٌ وَمَنْبِلٌ وَمَلُومٌ وَمَلِيمٌ ... )<sup>(٢٣)</sup> إذ يكون وزن الصيغة على رأي سيبويه " مَفْعَلٌ " حسب المخطط الآتي :

باع — بيع ... مَبِيعٌ .. إعلال بالتسكين ... مَبِيعٌ — التقاء الساكنين —

تحذف واو مفعول — مَبِيعٌ ، ثم تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة لكي لا يحصل إعلال بالياء بقلبها إلى واو لسكونها وانضمام ما قبلها فيكون الميزان الصرفي النهائي على رأي سيبويه هو " مَفْعَلٌ " ، أما الأخفش فقد كان يحذف الساكن الأول أي عين الصيغة ، قال الرضي الأستربادي : " وأما الأخفش فإنه يحذف الساكن الأول في الواوي واليائي ، كما هو قياس التقاء الساكنين ، فقليل له — فينبغي أن يبقى عندك مَبُوعٌ ، فما هذه الياء في مبيع فقال — لَهَا نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ثم حذفت الياء للساكنين ، ثم قلبت الواو ياء للكسرة .. )<sup>(٢٤)</sup>

نلاحظ من ذلك كما ذكرنا سابقاً أن الأخفش يرى أن المحذوف هو عين

الكلمة ، وذلك يكون وزن الصيغة النهائية على رأيه هو " مَفِيلٌ " .

نلاحظ من الخلاف في الفعلين أن الميزان الصرفي قد طرأ عليه تغير ، إذ انتقل من حالة الثبات إلى التحول ، وهذا التحول فيه خلاف بين اللغويين ، فالأجوف الواوي تعد لغة النقص فيه هي الأحسن ، لأن لغة التمام ثقيلة في النطق أمّا الأجوف اليائي ، فأعتماد لغة التمام فيه وإن كانت سهلة في النطق إلا أنّها ليست لغة فصيحة ، وإنّما اللهجة الفصيحة هي لهجة بني حجاز .

#### ٤. جمع القلة للاسم الناقص " الواوي واليائي " :

إنّ جموع القلة في الكلام لها أربعة أوزان قال سيبويه ( واعلم أنّ الأدنى العدد أبنية هي مختصة به وهي له في الأصل ، وربما شركه فيه الأكثر كما أنّ الأدنى ربما شرك الأكثر كما أنّ الأدنى ربما شرك الأكثر ، فأبنية أدنى العدد " أفعل " نحو أكَلَبُ وأكْعَبُ وأفْعَالٌ " نحو أَحْمَالٌ وأَعْدَالٌ وأَحْمَالٌ وَأَعْدَالٌ وَأَفْعَالَةٌ " نحو أَجْرِبَةٌ وَأَنْصِبَةٌ وَأَعْرِبَةٌ و" فَعْلَةٌ " نحو غِلْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ وَفِئْتَةٌ وَإِخْوَةٌ وَوَلَدَةٌ ... )<sup>(٢٥)</sup>

ومما لا شك فيه أنّ لكل من هذه الجموع ضوابطه الخاصة التي تندرج تحته لكي نصل من خلال ذلك إلى الجمع القياسي الخاص لكل مفردة في الكلام ففي الوزن الأول لجموع القلة الذي هو " أفعل " تندرج تحته عدّة ضوابط من هذه الضوابط أنّ يكون الاسم المراد جمعه جمع قلة على زنة " أفعل " صحيح الفاء والعين غير مضعف على وزن " فَعْلٌ " نحو كَلْبٌ وأكَلَبٌ ، ونَسْرٌ أَنَسْرٌ<sup>(٢٦)</sup> ، ويبعد عن هذا القياس ما كان معتل الأول والثاني والمضعف ، ويدخل فيه ما كان معتل الآخر أي الاسم المنقوص ، ولكي يبقى السؤال الآتي :

هل يبقى الوزن الصرفي " أفعل " على ما هو عليه إن كان الاسم ثلاثياً ناقصاً على زنة " فَعْلٌ " ؟ بطبيعة الحال أنّ الوزن الصرفي لا يستقر على ما هو عليه ، إذ تحول حركة عين الصيغة من الضمة إلى الكسرة ، قال ابن جني : " وأمّا تشبيهه ( اليمى بأدل ) فمن قبل أنّ أصل " اليمى — اليمو " فأنقلبت الواو ياء ، لأنكسار ما قبلها وكذلك " أدل — أدلو " أنها " أفعل " فنقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً

مضموماً ما قبلها ، فصارت في التقدير " أدلي ، ثم أبدلت من الضمة في اللام كسرة لتصح اللام ، فصارت " أدلي " ثم عمل بها ما عمل بـ " غاز " ونحوه ، فإنما جمع بين " اليمنى ، وأدل ، لانقلاب لهما " (٢٧) .

نستنتج من كلام ابن جني أن هذا التحول من حركة عين الميزان الصرفي " أفعل " كن مقصوداً ، حسب المخطط الآتي :

١. كلمة " دلُو " ... أفْعَل ... أدُلُو .. تقلب الواو إلى ياء لتطرفها وضم ما قبلها .. أدُلِي .. ثم تقلب الضمة إلى الكسرة لتحقيق المجانسة الصوتية ، فنكون المحصلة النهائية للكلمة " أدلي " على وزن " أفْعَل " .
٢. كلمة " ظبي " .. أفْعَل ... أَظْبِي ... تقلب الضمة إلى كسرة لتحقيق المجانسة الصوتية فنكون المحصلة النهائية للكلمة " أَظْبِي " ثم حذفت الياء منها ونستعملان استعمال فاضٍ في الكلام .

٥. فعل الأمر من الفعل الأجوف " اليائي والواوي " :

مِمَّا لاشك فيه أن فعل الأمر يأتي على ثلاثة أوزان في الكلام هي " افْعَل وافْعَل وافْعَل " نحو " كَتَبَ — يَكْتُبُ — اَكْتُبْ وَضَرَبَ — يَضْرِبُ — اضْرِبْ وعِلِمَ — يَعْلَمُ — اعْلَمْ ، نلاحظ إذا كان الفعل صحيح الأحرف ، فإن التوافق حاصل بين الفعل واحرف الميزان ، وهو توافق لا يستمر ولاسيما إذا كان الفعل أجوفاً يائياً أو واوياً ، إذ يحصل نقص في الميزان الصرفي نتيجة الأعلال قال ابن جني : ( ... فالمطرّد في بابهِ نحو قولك إذا أمرت من " قام " وخاف ، وباع — فُمّ وخَفّ وبع " فهذا لا ينكسر في بابهِ واصله " اقُوم ، اخوَف ، ابع " فنقلت الحركة من العين إلى الفاء وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها ، وسقطت العين لسكونها وسكون اللام ، فإذا قيل لك : مَثَل هذه الأشياء من الفعل ، مثلت أصولها لأنّ هذا التغير الذي فيها مطرّد لا ينكسر ، فنقول في " فُمّ : افْعَل ، وفي خَفّ افْعَل ، وفي بع افْعَل " ويجوز أن تمثل فنقول في فُمّ : فُلّ وفي خَفّ : وفي بع : فِلّ... (٢٨)

نستخلص من كلام ابن جني، أنّ عدم حصول التوافق بين الميزان الصرفي لفعل الأمر، والفعل الأجوف، كان له ما يسوغه، لأننا لو جعلنا الفعل "قام" على زنة "افعل" على اعتبار أنّ قام أصل الألف فيها هي واو لكانت النتيجة "أقوم" وهو ثقل على اللسان، فنخلص من هذا النقل، وذلك عن طريق الإعلال بالتسكين بين القاف والواو "أقوم" ويؤدي هذا إلى التقاء الساكنين، فتحذف الواو لأنها حرف علة "أقم" وبها أنّ ما بعد همزة الوصل أصبح متحركاً، فقد انتفت الحاجة إليها فتحذف "قم" فيصبح وزن الفعل بعد ذلك "فل".

والأمر نفسه يحدث مع الفعل الأجوف المفتوح العين "خاف - خوف - افعل ... اخوف ... اخوف ... اخف ... خف ... حل".  
وكذلك يكون الفعل الأجوف المكسور العين "باع ... بيع ... افعل ... ابع ... بع ... فل".

نلاحظ أنّ هذا التحول الذي حصل في الميزان الصرفي لفعل الأمر الأجوف، كان مقصوداً، لأنه لو بقي على ما هو عليه من الثبات لأدى إلى النكلم بأفعال ثقيلة على اللسان.

٦. صيغة "فيعلولة" للفعل الأجوف، وتغير هذا الوزن للأفعال نفسها:  
مما لا شك فيه أنّ صيغة "فيعلولة" من المصادر التي ليست قياسية في الكلام، إذ تعد من المصادر المسموعة في الأفعال الثلاثية المعتلة العين "فعل - يفعل" نحو كان - كينونة وفاد قيدودة، قال سيبويه: "وكان الخليل يقول سيد يفعل" وإن لم يكن يفعل في غير المعتل لأنهم قد يخصون المعتلّ بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتلّ، ألا تراهم قالوا كينونة والقيدود، لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من فاد يقود ألا ترى أنك تقول جيل منقاد واقود فأصلهما "فيعلولة" وليس في غير المعتل "فيعلول مصدرًا" (٢٩) إنّ مصادر الأفعال المعتلة العين على زنة "فيعلولة" قد طرأ عليها بعض التغير، وقد وضحه المبرد إذ قال:

ويكون في المعتل منه بناء لا يوجد مثله في الصحيح ، وذلك أنك لا تجد مصدراً على " فَيَعْلُوْلَةٌ " إلا في المعتل وذلك شاخ شَيْخُوْحَةٌ ، وصار صَيْرُورَةٌ وكان كَيْئُونَةٌ ، إنما كان الأصل كَيْئُونَةٌ وصَيْرُورَةٌ ، وشَيْخُوْحَةٌ وكان الإِدْغَامُ كَيْئُونُونَ ، ولكن لَمَّا كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف <sup>(٣٠)</sup> .

فالمبرد يرى أننا لو جعلنا الفعل على زنة " فَيَعْلُوْلَةٌ " لكانت النتيجة " كَيْئُونُونَ " ، وبما أن الواو متحركة والياء ساكنة قلبت الواو ياء فتكون الصيغة " كَيْئُونَةٌ " ، ثم تدغم الياءان فتكون المحصلة النهائية " كَيْئُونَةٌ " ثم تحذف الياء المتحركة فتصبح الكلمة " كَيْئُونَةٌ " ، فيكون وزن الكلمة قبل الحذف " فَيَعْلُوْلَةٌ " ووزنها بعد الحذف " فَيَلُوْلَةٌ " لأن المحذوف عين الكلمة .

أمَّا الفراء فقد خالف الخليل وسيبويه والمبرد في وزن هذه الأفعال إذ يرى أن وزنها هو " فَعْلُولَةٌ " بضم الفاء وسكون العين وضم اللام ، قال ابن جني : ( ذهب الفراء إلى أن هذه المصادر ، إنما جاءت بالياء ، لأنها جاءت على أمثلة مصادر بنات الياء في أكثر الأمر نحو : صار صَيْرُورَةٌ وسار سَيْرُورَةٌ وطار طَيْرُورَةٌ وبان بَيْرُورَةٌ ونحو ذلك ، فأجريت " كَيْئُونَةٌ " وفَيْدُودَةٌ " مجرى " سَيْرُورَةٌ " فقلبت بالياء حملاً على بنات الياء . قال كما قالوا : شكوته شِكَايَةٌ ، فقلبوا الواو ياء لأنه جاء على مثال مصادر بنات الياء ... قال وأصل " فَعْلُولَةٌ " هنا " فَعْلُولَةٌ " بضم الفاء ، ولكنهم كرهوا أن تنقلب الياء في صَيْرُورَةٌ وطَيْرُورَةٌ ونحوها لأنضمام ما قبلها ، ففتحوا الفاء واجروا بنات الواو هنا مجرى بنات الياء لأنها داخلية عليها ... <sup>(٣١)</sup> .

وقد رفض ابن جني ما ذهب إليه الفراء إذ قال : " وهذا عند أصحابنا مذهب واٍ جداً لأنَّ الضرورة تدعو إلى فتح الفاء لتصحَّ العين " <sup>(٣٢)</sup>

أمَّا الأحفش وابن خالويه فقد ذهبا إلى أن وزن هذه الأفعال هو " فَيَعْلُوْلَةٌ " <sup>(٣٣)</sup> .

نخلص ممَّا ذهبنا إليه ، أن هذه الكلمات قد أصبح لها ثلاثة أوزان مختلفة

فيما بينها ، هي :

أ. فَيَعْلُوَة — وإن ذكر ما أنه يكون "فَيْلُوَة" بعد التخفيف ، وهذا ينسب

إلى الخليل وسيبويه والمبرد .

ب. فُعْلُوَة أو فَعْلُوَة وهذا ينسب إلى الفراء.

ج . فَيَعْلُوَة وهذا ينسب إلى الأخفش وابن خالويه .

نرى من هذه الآراء أن كلام الفراء دقيق جداً في التعبير عن الصيغة ، إذ عنده أن " صَيْرُورَة" في الأصل بضم الفاء ، وإنما فتحت الفاء كي لا تنقلب الياء واواً ، وأما ما ذهب إليه الخليل وسيبويه فهو أصوب لِمَا نطقت به العرب من كلمات إذ كانت الكلمات والوزن متوافقة باستثناء التغيير الذي طرأ عليها وقد ذكر سابقاً .

أما قول الأخفش وابن خالويه فمرفوض ، لأننا لانراه يصدق على المصادر التي ذكرت سابقاً ، إذ لو أخذنا الفعل " كان " وجعلنا على زنة " فَيَعْلُوَة " لكانت النتيجة " كَيُوُونَة" ثم قلب الواو ياء ، ثم تدغم الياءان ، فنكون المحصلة النهائية " كَيُوُونَة " ونراها بعيدة عن الأصل الذي نطقت به العرب ، ويقال الشيء نفسه مع الفعل " صار " إذ لو جعلناه على زنة " فَيَعْلُوَة " لكانت المحصلة " صَيُّورَة " ثم " صَيُّورَة " وهذا بعيد جداً ، لأن الصيغة ثقيلة ، فَيَعْلُوَة لا يوازن " كَيُوُونَة " لأن النون تقابل اللام والعين محذوفة ، فالأقرب إلى وزن الكلمة هو " فَيْلُوَة" .

٧. اختلاف اللغويين في ميزان صيغة " أشياء" :

إن القلب المكاني ، ظاهرة كبيرة في اللغة العربية ، وهي ليست اعتباطية بقدر ما هي ضرورة يحتاج الكلام إليها ، لأن القلب المكاني هو أن يغير ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقديم بعض أحرفها على البعض الآخر إما لضرورة لفظية أو للتوسع ، أو للتخفيف<sup>(٣٤)</sup> .

نلاحظ أن القلب المكاني يحدث أحياناً في الكلمات لأجل الضرورة ، وهو كما ذكرنا يكون كثيراً في الكلام ، يؤدي إلى حدوث تغير في الميزان الصرفي لتحقيق

غاية ما ، وأمثله في الكلام كثيرة ، ولكن استوقفني كلمة " اشياء " وما دار حولها من خلاف في ذلك .

يعرف القلب إذا كان تركه في الكلمة يؤدي إلى منع الصرف بغير علة ، وذلك في أشياء على رأي الخليل وسيبويه .

إذ قال سيبويه " وكان أصل شَيْئًا، فكرهوا منها الهمزة مثل ما كره من الواو وكذلك أشاوى أصلها أشياء، كأنك جمعت عليها إشاوة شَيْئًا ، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو كما قالوا — أتَيْتُهُ أتوه وَ جَبَيْتُهُ جَبَاوَةٌ <sup>(٣٥)</sup> ، فكلمة (أشياء) عندهما " لَفْعًا" إذ وجداها ممنوعة من الصرف بغير علة فقرروا فيها القلب ليكون أصلها " شَيْئًا" على وزن فَعْلَاء كحمرَاء ، فلا ينصرف لأن لألف التأنيث ، وإن كان اسم جمع لا جمعاً لـ "شيء" وقد قدمت فيها " الهمزة " التي هي "لام" في موضع " الفاء" وصار " أَشْيَاء" على وزن " لَفْعًا" فمنعها من الصرف نظراً إلى الأصل " فَعْلَاء" <sup>(٣٦)</sup> .

وهذا الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقدير وزن اشياء " لَفْعًا" لم نجده عند الأحفش ، إذ يقدران وزن "أشياء" هو "أفْعَلَاء" قال ابن جني : " وكان أبو الحسن يقول : أشياء - أفْعَلَاء ، وجُوع ( شيء ) كما جُوع " شاعر" على "شُعْرَاء" ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي "لام" الفعل استخفافاً وكأن الأصل "أشياء فنقل هذا فحذفوا " <sup>(٣٧)</sup> ، أي : يرى الأحفش إنَّ وزن كلمة أشياء على " أفْعَلَاء" حسب المخطط الآتي :

شَيْء - أفْعَلَاء — أَشْيَاء - اجتمعت همزتان وبينهما الألف فأدَّى ذلك إلى

نقل الكلمة فحذف الهمزة الأولى فكانت النتيجة — أَشْيَاء.

وأرى أنَّ وزن الكلمة بعد الحذف لا يستقر على " أفْعَلَاء" ، بل على "أفْعَاء"

لأننا كما نعرف في الميزان الصرفي يحتمل التقابل بين أصل الكلمة وحرف الميزان فإذا سقط حرف من الكلمة يؤدي إلى سقوط حرف من الميزان الصرفي فعلى

ذلك فإنَّ وزن أشياء على رأي الأحفش "أفْعَلَاء- أفْعَاء" — أفْعَاء.

أما الكسائي فقد ذهب إلى أن وزن (أشياء) هو "أَفْعَال" قال ابن جني (....) وذهب الكسائي إلى أن "أشياء" "أَفْعَال" بمنزلة أبيات واشيآخ، إلّا أنّها جمعت على "شياوات" أشبهت ما واحده، على "فَعْلَاء". فلم تصرف لأنها جرت مجرى (صحراء) وصحراوات وهذا إنّما حمله عليه، وسوّغه له ارتكابه اللفظ لأنّ "أشياءه" أشبّهت "أحياء" جمع حيّ فكما أن "أحياء" "أَفْعَال" لا محالة فكذلك "أشياء" عنده "أَفْعَال" (...)<sup>(٣٨)</sup>، فالكسائي كما نلاحظ يرى أن وزن "أشياء" على "أَفْعَال"، دون حدوث أيّ تغيير في الميزان الصرفي، على اعتبار أنّ مفردها هو "شيء" ثم جعله على وزن "أَفْعَال...أشياء".

أما الفراء فإنّه يوافق الأخفش في وزن الكلمة على "أَفْعَلَاء" محذوفة اللام، إلّا أنّه يختلف عنه في تقدير الكلمة إذ يجعل مفردها محذوفاً من "شيء" حملاً على كلمة "هيّن" التي جمعها "أهوناء" على "أَفْعَلَاء" قال ابن جني: (وأما الفراء — فذهب إلى أن "أشياء" — أفَعْلَاء "محذوفة اللام — كما رأى أبو الحسن إلّا أنّه ادّعى أنّ "شيئاً" محذوف من "شيء" كما قالوا في "هيّن، هيّن" فكم جمعوا هيّن على "أَفْعَلَاء" فقالوا (أهوناء) كذلك جمعوا (شيئاً) على (أَفْعَلَاء) لأنّ أصله (شيء) عنده...)<sup>(٣٩)</sup> فوزن الكلمة عند الفراء هي (أَفْعَلَاء) ما عدا الاختلاف في المفرد كما لاحظنا ذلك.

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في تقرير الميزان الصرفي لكلمة "أشياء" — لَفْعَاءً "لأنّهما لم يسقطا من حروف الكلمة أيّ حرف، ما عدا القلب الذي حصل في الكلمة، بعكس الأخفش والفراء، فإنّهما قد أسقطا من الكلمة "لام الكلمة" واللام كما نعرف من أحرف الميزان الصرفي — الاساسية، وكذلك ما ذكره ابن جني في هذا المجال فهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن، إلّا ترى أنّه لا يلزمه أن يقول "شيئات" لأنها ليست بجمع كسر عليه "شيء" وإنّما هي اسم للجمع، بمنزلة "نفر ورهط" فكما تقول نُفَيْر ورُهَيْط،

كذلك جاز أن تقول "أشياء" فمن هنا قوى قول الخليل وضعف قول أبي الحسن ، وهذا الذي يلزم أبا الحسن لازم للفرأ ، لأنهما جميعاً يقولان "أَنَّهَا أَفْعَالٌ" ولا يلزم الكسائي لأنها عنده "أفعال"<sup>(٤٠)</sup> .

### الخلاصة

تلخيصاً لما ورد في البحث — علينا أن نقول: إنَّ الأعلال الذي يحصل في البنية يؤثر في الميزان الصرفي يحذف بعض اصوله ، يعد مسألة في غاية الأهمية وتستحق الوقوف عليها ، وهذه المسألة منتشرة انتشاراً كبيراً في الموضوعات الصرفية ، إذ لا يكاد يخلو أيُّ موضوع صرفي وقد عالجه اللغويون القدماء بحذر كبير ، وحاولوا أن يجدوا لها ما يسوغها ، وقد حاولنا أن نضع أيدينا على عدد منها، لنضعها بين يدي القارئ الكريم ، لننبه منها الى ذلك أنَّ الوزن الصرفي العام الذي وضعه القدماء والذي توصلوا إليه من استقراء اللغة ، لم يكن ينطبق على كل الكلمات ، التي يحصل بينها التوافق وبين الميزان الصرفي إذ وجدنا كلمات كثيرة حادت عن ذلك الميزان ، وهذا الخروج عن الميزان الصرفي لم يكن اعتباطاً ، بل كان مقصوداً في الكلام ، لأنَّ الكلمة لو بقيت موافقة للميزان الصرفي العام لها قد تكون ثقيلة على اللسان ، والعربية تكره الكلمات الثقيلة على اللسان لذلك مالوا إلى تغيير أحرف الكلمة على وفق قواعد معينة سنها اللغويون، لتكون الكلمة خفيفة على اللسان وهذا التغيير سيؤدي إلى تغيير في الميزان الصرفي ، وتؤثر اللهجات أحياناً في خروج الميزان الصرفي عمّا هو مأوف كما لمسنا ذلك في صياغة "أسم المفعول" من الفعل الأجوف ، إذ أدى ذلك إلى حذف أحرف الميزان الصرفي العام "مفعول".

والحقيقة أن الحذف الذي يحصل في الميزان الصرفي نتيجة الإعلال ، كان على وفق اعتبارات معينة ، ولم تكن هذه الاعتبارات بعيدة عن قواعد اللغة ، إذ هو تحول متعمد لكي نحصل على كلمة موافقة للذوق العربي السليم لكي تأخذ

الكلمات مجالها في الكلام ، إذ لا يصح الاستغناء عنها ، كما ذكرنا فإن هذه الظاهرة كبيرة في اللغة ، وإن ما ذكرناه يمثل جانباً معيناً منها لضيق المقام .

### هوامش البحث

- ١- لسان العرب : علل .
- ٢- كتاب سيويه : ٣٢٨ / ٤ .
- ٣- كتاب سيويه : ٣٨٣ / ٤ .
- ٤- المقتضب : ١٢٥ / ١ .
- ٥- المقتضب : ١٧٥ / ١ .
- ٦- الأصول : ٢٩٦ / ٣ .
- ٧- التعليل الصوتي عند العرب : ٢٥١ / ٢٥ .
- ٨- كتاب سيويه : ٧٨ / ٤ .
- ٩- ينظر شرح ابن عقيل : ٩٨ - ٩٩ .
- ١٠- الكتاب : ٣٥٤ - ٣٥٥ .
- ١١- المقتضب : ١٠٤ - ١٠٥ .
- ١٢- المقتضب : ١٠٥ / ١ .
- ١٣- ينظر شرح المفصل : ٥٨ / ٦ .
- ١٤- شرح الشافية : ٣ / ١٥١ .
- ١٥- المهمتع في التصريف : ١ / ١٧٤ .
- ١٦- الكتاب : ٥٢ - ٥٣ .
- ١٧- المقتضب : ٨٨ / ١ .
- ١٨- شرح الشافية : ١ / ١٣٠ .
- ١٩- الكتاب : ١٠١ / ٤ .
- ٢٠- لسان العرب : مادة "صون"
- ٢١- الكتاب : ٣٤٨ / ٤ .
- ٢٢- المقتضب : ١٠٠ / ١ ، وينظر : المصنف : ٢٨٧ - ٢٨٨ ، وشرح الشافية : ٣ / ١٤٧ .
- ٢٣- الكتاب : ٣٤٨ / ٤ .
- ٢٤- شرح الشافية : ٣ / ١٤٧ .
- ٢٥- الكتاب : ٣ / ٤٩٠ .
- ٢٦- ينظر : المهذب في علم التصريف : ١٨٣ .

- ٢٧- المنصف: ١٠٤/٤.
- ٢٨- المصدر نفسه: ١٠٨ / ٤.
- ٢٩- الكتاب: ٣٦٥ / ٤.
- ٣٠- المقتضب: ١٢٦ / ٤.
- ٣١- المنصف: ١٢ / ٤.
- ٣٢- المصدر نفسه: ١٢ / ٣.
- ٣٣- ينظر: ليس في كلام العرب: ٤٨.
- ٣٤- أبنية الصرف في كتاب سيويه: ١٢١.
- ٣٥- الكتاب: ٣٨١ - ٣٨٠ / ٤.
- ٣٦- أبنية الصرف في كتاب سيويه: ١٢١.
- ٣٧- المصدر نفسه: ٩٤ / ٤.
- ٣٨- المصدر نفسه: ٩٥ - ٩٦ / ٤.
- ٣٩- المنصف: ٩٦ / ٤، وينظر تفصيل ردة ابن جني على هذه المسألة في المنصف: ٩٤ / ٤ وما بعدها، وذلك لضيق المقام.
- ٤٠- المصدر نفسه: ١٠١ / ٤.